مع السقوط كانت البداية وإن كانت بداية متواضعة إلا أنها أول مشاركة ديمقراطية وأول تعبير صادق عن حرية اختيار الفرد لممثليه في المجالس المحلية، تجربة ليست ناجحة بالمعنى المبهر للنجاح وان كانت البداية لرؤية طويلة بل كانت متواضعة بالرغم من ايجابيات حققتها في بعض المحافظات بعمل دؤوب لخدمة المجتمع بوسائل مختلفة، لذلك فهي متواضعة من حيث المضمون العملي لخدمة الجماهير. تعد اللبنة الأولى لإرساء مبادئ الديمقراطية في البلاد وأسهمت بشكل مباشر في تقديم العون والمساعدة للدوائر الحكومية وذلك بالعودة إلى العمل بعد سقوط النظام المباد.

□ كتب / فرات إبراهيم

عشوائية العمل وضبابية الدور فيها

مواطنون: أصحاب المولدات أغلبهم من أعضاء المجالس البلدية

الإعلام يركز على السلبيات

المواطن الذي لم يلمس شيئا واقعيا قد تحقق من خدمات حقيقية وليست (ترقيعية) كما هو الحال مع الكثير من المشاريع الرديئة والمصاحبة لحالات الفساد الإداري والمالي التي أضحت هي السائدة والغالبة تحت تأثير الجماعات والكواتم ، المواطن يشير بإصبع الإخفاق والاتهام الى مجالس البلدية التي يجدها بحسب رأيه بأنها البوابة الأولى لغياب المشاريع بينما يجدها البعض لا تستحق كل هذه البنايات الكبيرة لأنها وحسب تعبيره دوائر لإصدار كتب التأييد فقط، أسئلتنا وآراء المواطنين كانت حاضرة أمام عدد من مسؤولي المجالس البلدية.

تطرق رئيس المجلس البلدي لقاطع الكاظمية مسلم احمد إلى جوانب مهمة تتعلق بمسيرة عمل المجالس المحلية والبلدية حيث قال: إن أسبابا عدة ادت الى عدم إنصاف المجالس المحلية والبلدية من قبل الدوائر التنفيذية ومن شريحة واسعة من المواطنين، ومن تلك الأمور ان الجميع يتصور أن آلية عمل المجالس ترتبط بالجهات التنفيذية ولها الصلاحية بإصدار قرارات التعيين وغيرها وتمتلك القدرة على إصدار القرارات المهمة في مختلف الجوانب الخدمية والصحية والعمرانية وهي صاحبة الأمر والنهي في تسيير مصالح المواطنين بهذه القضايا في الدوائر الحكومية ، ولكن الحقيقة مغايرة لان عمل المجالس حسب النظام الداخلي ينصب على الدور الرقابي والتشريعي وتشخيص السلبيات ووضع المعالجات المناسبة لها التي يجب معالجتها بالسرعة الممكنة من قبل الدوائر التنفيذية ومنها الخدمات والصحة والهجرة والمهجرين والرعاية الاجتماعية والأمن وحقوق الإنسان والشباب والرياضة والتربية وغيرها.

غياب منهجية العمل

وتطرق مسلم إلى قضية ضعف الجانب الإعلامي بعدم متابعة الجوانب الايجابية للأعمال والمنجزات المميزة التي يقوم بها أعضاء المجالس المحلية والبلدية. والغريب أن الإعلام يركز على العامل السلبي ويخفي الجانب الايجابي لأسباب غير معروفة، والذي يسهل من حياة المواطن ويوفر افضل الخدمات لهم في مجالات الطاقة والهجرة والمهجرين والاكساء والتربية، بما يخفف عنهم الاعباء الكثيرة عند مراجعتهم الدوائر الحكومية المتخصصة بدلا من الذهاب إلى الوزارات او الدوائر الاخرى حيث يواجهون صعوبات جمة لغياب المنهجية الواضحة ، لذلك فان أبواب المجالس مشرعة لاستقبال وسائل الإعلام لنقل الحقيقة كما هي من مصادرها الرئيسية من دون رتوش لان الإعلام شريك النجاح في أي مجال، كما انها فرصة لتوضيح الجهود الجبارة لأعضاء المجالس بدلا من السعي إلى تشويه سمعة الأعضاء من دون وجه حق بالرغم من المجهود الكبير الذي يُذل يوميا.

وعن ابرز معاناة المجالس قال رئيس قاطع الكاظمية : ان ذلك يتلخص في التلكؤ المستمر في عمل الدوائر التنفيذية وعدم جديتها في اكمال المشاريع التي تخص حياة المواطنين، وتتجاهل بأسلوب غريب اغلب المقترحات التي يقدمها أعضاء البلدي، فقد اكد الكثير من المواطنين ضبابية عمل المجالس وهم لا يرون في المجالس تطلعاتهم او حلو لا لمشاكلهم. السيد منير محمد (طالب) يقول: أنا اسمع بالمجلس منذ السقوط ولم أشاهد عضو مجلس بلدي واحد زار المنطقة او تطلع لاحتياجاتها وكل ما نسمعه هو مطالبتهم المواطن بأن يتصل بهم ليبلغ عن الشكوى، والغريب في الأمر أن المواطن الذي يتصل ليبلغ عن صاحب مولدة المخالف، المجلس يعطي رقمه لصاحب المولدة الذي بدوره يقطع عنه الكهرباء، واعتقد أن هذا الأمر ليس فيه احترام لسرية المعلومة وتعليلهم لهذا الأمر هو أنهم يريدون التخلص من الشكاوى الكيدية، فيما أكد المواطن جبار عبد السادة أن من المفروض أن تعطى المولدات الحكومية للعاطلين عن العمل وذلك لتشغيلهم، ولكن الذي حصل هو استحواذ اغلب أعضاء المجالس على تلك المولدات ويسجلونها بأسماء وهمية وبعض أعضاء المجالس لديه من ثلاث إلى أربع مولدات يجني ربحا عن كل مولدة ما يقارب الخمسة ملايين شهريا وبأسماء وهمية، والدليل على هذا هو انك حينما تريد أن تتقدم بشكوى ضد صاحب اي مولدة حكومية يقول لك العامل فيها "لا أتعب نفسك فصاحبها هو المسؤول عن شكاوى المواطنين!!"،وهذا الكلام أيضا اكده المواطن مهدي صالح حيث قال : إن اعضاء المجالس البلدية يملكون غالبية المولدات وهم ايضا يمارسون إذلال المواطن مع أصحاب المولدات الأهلية من خلال عدم التزامهم بالتشغيل، فعدد الساعات التي تعمل بها مولدات اغلب المناطق هي خمس ساعات في اليوم فقط وتستطيع أن تتأكد من ذلك من خلال سؤال المشتركين في تلك الخطوط مع العلم ان البعض منهم صار يتاجر بمادة الكاز لانها تفيض عن حاجته بسبب العدد القليل لساعات التشغيل والتي ايضا يقبض عليها مبالغ من المواطنين ، مواطن اخر اكد على ضرورة استبدال الاعضاء القدماء لانهم لم يقدموا شيئا، واكد على يكون في هذه المجالس اصحاب شهادات اختصاص لا ان يتم تعيينهم كمحاصصة بين الاحزاب والتيارات ، ويؤكد ضرورة حل هذه المجالس لان الدوائر الخدمية صارت كثيرة جدا ودون اي فائدة تذكر. على الجانب الاخر لا نستطيع ان نغفل الاراء التي تحدثت عن التسهيلات التي قامت بها المجالس والمساعدات التي وفرتها لاصحاب الاحتياجات الخاصة والعوائل المتعففة اضافة الى تحملهم الكثير من المخاطر والتي راح ضحيتها الكثير من الاعضاء الشهداء ، كما لمسنا من خلال تجوالنا في عدد من تلك المجالس الروحية العالية والمواظبة على تقديم كل ما يمكن لمراجعي بنايات المجالس من خدمات اجتماعية او تسهيل بعض المعاملات التي يكون لهم فيها جزء من المسؤولية.

مجلس مدينة الصدر.. مفاهيم غير صحيحة

السيد محمود خشان الزاملي مسؤول الاعلام في المجلس البلدي لمدينة الصدر اكد على أهمية الإعلام في نجاح عمل المؤسسات والهيئات والمجالس، وقال بان الاعلام كان حلقة الوصل بين اعمال المجلس وبين المواطن وحدث هذا من خلال عدد من المنشورات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية في القنوات الفضائية، وقال السيد الزاملي : ان البعض يشكك في عمل المجلس البلدي وله تصور خاطئ ومفاهيم غير صحيحة عن واجبات المجلس البلدي، فالمجلس البلدي جهة رقابية وليس تنفيذية وكل عمله ينحصر في مراقبة الأعمال التي تقوم بها مؤسسات الدولة ودوائرها البلدية، واكد ان الإعلام هو المرآة التي تعكس عمل المجلس البلدي، وردا على سؤال حول مدى صحة الأقاويل التي يطلقها البعض من أن المجلس عبارة عن (مختار) جديد بدوائر وبنايات حديثة قال: أولا أعطيك فكرة عن تشكيل المجلس، فالمجالس البلدية تشكلت بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥ وفي ذلك الوقت كما تعلم كانت الساحة الامنية فارغة من ناحية الشرطة والجيش وكانت دوائر الدولة مباحة بسبب غياب الاجهزة الامنية وقد تصدت المجالس لهذه المهمة ، وبعد فتره تطور عمل المجلس واصبح لكل مجلس نظام وأصبحت المجالس البلدية لها قانون وهي تشريعية وليست تنفيذية ومن اهم اختصاصاتها هو التشريع ولكنه قدم الكثير من المشاريع لأمانة بغداد ومحافظة بغداد وهي جهات منفذه ، قدمنا مثلا مشروع عشرة في عشرة ، طالبنا ببناء مجسرات للمدينة الا أن الموافقة لم تتم حتى الآن وكما تعرف أن المدينة عانت الظلم والإجحاف منذ زمن الطاغية وحتى الآن، وما يجري من مشاريع الان هو عمليات (ترقيع) وليس مشاريع إستراتيجية طويلة الأمد.

٣٠ كم مربع من الأزمات

بينما تحدث السيد حسين علي عطية رئيس لجنة خدمات المدينة عن مشكلة الخدمات في المدينة قائلا: مشكلة الخدمات في المدينة هي مشكلة خدمات بغداد اذا ما عرفنا صغر حجم المدينة قياسا بحجم محافظة بغداد والتي تبلغ ٩٥٠ كيلو مترا مربعا ومساحة المدينة تبلغ ٣٠ كيلو مترا مربعا، ونفوس مدينة بغداد تبلغ سبعة ملايين نسمة، بينما فاقت مدينة الصدر نفوسها الـ٣ ملايين نسمة اي ان نسبة المدينة من نفوس بغداد تبلغ ٤٠٪ ومساحة المدينة ٢,٦ من مدينة بغداد وهذا امر غير معقول ، وكانت لنا عدة دراسات ومقترحات منذ بدأ عملنا في المجلس البلدي وكتبنا دراسة الى كل مراكز القرار سواء التشريعية منها او السلطة التنفيذية كما عرضنا مشاكل المدينة على كل دورات البرلمان السابقون والحالية وأوضحنا بأننا لا يمكن أن نصل بالخدمات بمستواها اللائق دون حل مشكلة التضخم السكاني. فالمدينة تعاني مشاكل جمة منها البطالة وانتهاء عمر البنى التحتية والتضخم السكاني وقد عرضت دراسة لحل هذه المشكلة من خلال بناء مجمعات سكنية خارج حدود المدينة خلف السدة، إضافة الى تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وأكد أن الدولة هي المستفيد الأكبر من هذه الهجرة لان اغلب هؤلاء هم من أصول المزارعين وإذا ما وفرت لهم الدولة الأراضي الزراعية فإنها سوف تستقطب عددا كبيرا من الناس المهرة في الزراعة كما أن اقتراح مشروع عشرة في عشرة تمت مناقشته من قبل مجلس الوزراء وانيطت المهمة بالسيد أمين بغداد وهو بناء مجمعات سكنية بعشرة مليارات لمدة عشر سنوات إلا أن المشروع توقف بسبب غياب التوافقات السياسية.

أعضاء المجلس البلدي لمدينة الصدر مع الجعفري

محمود خشان الزاملي

حسين علي عطية

الدوائر الخدمية تتجاهل تقارير المجالس البلدية

المجالس البلدية قدمت أكثر من ٣٥٠ شهيداً

المجالس البلدية والمحلية دورها رقابي وتشريعي ولا تتدخل في الأمور التنفيذية

المجالس البلدية بين مطرقة المواطن وسندان الدوائر الخدمية

ضمن مناطقها وكذلك هناك تعاون مع أمانة بغداد من خلال البلديات العاملة، ويقصد المجلس يوميا العديد من المواطنين في الشعلة لطرح مشاكلهم اليومية التي تدون المشكلة ثم تحول إلى اللجنة المخصصة حسب نوع المشكلة للتحرك وإيجاد الحلول الناجعة لحلها بأسرع وقت وهناك تعاون وثيق بين الدوائر الخدمية في المدينة مثل بلدية الشعلة ومستشفى الشهيد الحكيم وصيانة كهرباء الشعلة ودائرة الاتصالات ومنتدى شباب الشعلة، وقد أسهمت متابعة المجلس بالتعاون مع أمانة بغداد ومتابعة مجلس المحافظة بإيقاف العمل في شركة ماء الخالصة في محلتي ٤٦٠ و٤٥٨ لعدم مطابقته للمواصفات المعمول بها ، وكذلك إيقاف العمل في منتدى شباب الشعلة في بداية العمل لوجود العديد من المخالفات فيه وكذلك تأشير بعض الجوانب السلبية في العديد من الجوانب وكانت الاستجابة جيدة، وبالرغم من التباين في طرح الآراء والأفكار من دائرة إلى أخرى ما جعل من المجلس الباب الأول لطرقه من قبل المواطنين عند أية مشكله تصاف المواطن في حياته الاجتماعية والخدمية والصحية.

المواطن والمجالس

عدد من المواطنين المتواجدين في تلك المجالس كان لنا معهم حوارات قصيرة حول نظرتهم وتقييمهم لعمل المجلس ليس من صلاحيات المجالس المرتبط دورها بالجانب الرقابي والتشريعي، وهناك من يعلق على المجالس فشل وزارة الكهرباء بعدم إيصال الطاقة الكهربائية بأكثر من ٢٠ ساعة يوميا، وهناك من يرمي أسباب تأخر صرف رواتب الهجرة والمهجرين على المجالس، وهذه الاتهامات غير منصفة لان مشروعية عملها لا تمنحها صلاحية التدخل في عمل الوزارات لأنه يرتبط بالمناطق الجغرافية التابعة لها فيما تعد الوزارات اتحادية، ولكن هناك قصورا واضحا في التعامل مع المجالس.

تباين في الآراء

وأضاف: إن هناك العديد من اللجان العاملة في المجالس المحلية التي تتشابه من حيث التسمية وطبيعة العمل مع لجان مجلس محافظة بغداد وبالتالي يكون التنسيق بينها لغرض إيصال صوت المواطن في حالة حدوث الخلل واكتشافه في الأعمال التي تنفذ للدوائر الحكومية عبر العودة الى العمل بعد سقوط النظام وكان لها الدور الرئيسي في فرض النظام بعد ٤/٩ .

وأضاف: ان المجالس البلدية والمحلية دورها رقابي وتشريعي ولا تتدخل في الامور التنفيذية للدوائر الحكومية والمؤسسات الأخرى، ولاحتكاكهم المباشر مع الموطنين فأنهم أصبحوا شماعة لتعليق أخطاء وفشل الوزارات الخدمية والصحية والاجتماعية والهجرة والمهجرين ما جعل المواطن يلتجئ إليها، ويشتكي من جور تلك الوزارات ما جعل المواطنين يعتقدون أن المجالس المحلية والبلدية هي صاحبة القرار الأول والنهائي في تلبيه احتياجاته المعيشية والخدمية، بينما ذلك من صميم عمل الوزارات، لان ذلك المجالس التي تستند إلى الخبرة والعلمية في اكتشاف السلبيات بسبب الإجراءات الروتينية والبطء في اتخاذ الإجراءات الحاسمة عند وجود تلاعب في الأعمال المنفذة.

وأشار مسلم إلى أن أعضاء المجالس المحلية والبلدية مستقلون ولا ينتمون إلى جهات او أحزاب إنما دفعهم للعمل حبهم لخدمة المواطن وترسيخ مبادئ الديمقراطية وبعد سقوط النظام المباد قدموا ٣٥٠ شهيدا، وهذا الجانب أدى الى غياب التغطية القانونية لعمل المجالس في بغداد العاصمة وكذلك حرمان الأعضاء من حقوقهم، الذين عملوا بعد ٢٠٠٣.

اتهامات غير منصفة

رئيس المجلس المحلي لمدينة الشعلة حسين مزهر اكد أن المجالس المحلية تعد اللبنة الأولى لإرساء مبادئ الديمقراطية في البلاد وأسهمت بشكل مباشر في تقديم العون والمساعدة

شوارع العاصمة يشوبها الخراب